نـــواب: ضـغـوط خـارجـيـة لـحـلّ الأزمـــة

الفضيلـة يطالـب بمنـح ضحايـا الإرهـاب رواتـب شهريـة

كشفت القائمة العراقية بزعامة إياد علاوي عن ضغوط خارجية على الأطراف المشاركة في الحكومة الحالية لغرض تحقيق اتفاق لتجاوز الأزمة السياسية التي تشهدها البلاد منذ نهاية العام الماضي، وأكد النائب عن القائمة طلال حسن الزوبعي أن الأيام القليلة المقبلة ستشهد تغيرا في المواقف من شأنه معالجة الأزمة بحلول ترقيعية، وقال لـ"المدى": "حلحلة مشاكل العراق لا تبدأ من الداخل، وبما أن العملية السياسية كانت نتاج توازنات إقليمية ودولية يبقى النفوذ الأميركي والإيراني والتركي قوة مهيمنة على القوى السياسية في العراق، يمكن ان تؤثر في مواقفها وتتقارب الاطراف العراقية من بعضها لتسير العملية السياسية قدما الى الامام وان كانت عرجاء لان حلولها ستكون ترقيعية".

□ بغداد/ غسان عادل

فيما قالت المتحدثة باسم الكتلة ميسون الدملوجي لـ"آكانيوز" إن "موقفنا هو اننا لسنا ضد الاصلاح نحن من طالب بالإصلاح منذ البداية، وسمعنا ان هناك ٧٠ نقطة للإصلاح وهذا امر جيد وبداية جيدة وهذا يعني ان هناك اعترافا بضرورة اجراء اصلاحات لوجود خلل في العملية السياسية".

وأوضحت الدملوجي "نحن في العراقية لن نكون طرفا في هذا الامر لأننا لا نثق بصدق النوايا ونعتقد هي مجرد مماطلة لكسب الوقت كما في قضية المئة يوم".

وتأتي قناعة العراقية بعدم جدية المالكي بإجراء اصلاحات لعدم تنفيذ بعض النقاط الواردة في اتفاقيات اربيل مثل تسمية الوزراء الامنيين والشراكة في الحكم"، حسب قولها.

وتابعت "نحن في العراقية سنستقبل اي وفد لبحث شأن الاصلاح لكن لن نقبل بأي مؤتمرات تعقد لمرة أخرى وهم(التحالف الوطني) يعرفون ورقة اربيل الاولى والثانية".

وبدأ فريقان يتحركان سياسيا احدهما ينشد عقد اجتماع سياسي لمناقشة الازمة ويتبناه التحالف والاخر مصمم على استجواب المالكي وسحب الثقة من حكومته والذي يضم القائمة العراقية والتحالف الكردستاني.

وفقد تحالف اربيل جزءا من قوته التي تمتع بها قبل شهر من الان بعد قرار التيار الصدري انسحابهم من مساعي سحب الثقة عن المالكي بعد استجابة الاخير لمطلب الاصلاح.

الى ذلك اعلن التحالف الوطني الذي يقود الحكومة طرح ورقته الاصلاحية لتجاوز الازمة السياسية وشدد النائب الزوبعي على ضرورة تجاوز المحاصصة الطائفية في بناء النظام السياسي " آلية النظام السياسي لاتسمح باجراء اصلاحات جذرية، والاصلاح الحقيقي بتجاوز العراقيين الطائفية والعرقية في نظامهم السياسي " معربا عن اعتقاده بامكانية حصول تغير في مواقف بعض الكتل :" لقبول ورقة التحالف الوطني الاصلاحية كخطوة باتجاه احتواء الازمة " .

واعلن التحالف الوطني التحرك على اقليم كردستان والقائمة العراقية، لغرض بحث ورقته الاصلاحية، تمهيدا لتحقيق اتفاق على عقد اجتماع موسع، لتسوية الخلاف بين الاطراف المشاركة في الحكومة، وعقد رئيس التحالف ابراهيم الجعفري مساء الاثنين الماضي اجتماعين الاول مع رئيس كتلة العراقية سلمان الجميلي والاخر مع ونائب رئيس الوزراء ممثل التحالف الكردستاني روز نوري شاويس.

وجددت القائمة العراقية تمسكها بخيار استجواب رئيس الحكومة، حسبما اكد ذلك عضوها محمد اقبال مشيرا الى امكانية التخلي عن هذا الخيار بتنفيذ اتفاق اربيل وتحقيق اصلاحات جذرية.

على صعيد اخر طالبت كتلة حزب الفضيلة الاسلامي المنضوية ضمن التحالف الوطني الذي يقود الحكومة بتخصيص رواتب شهرية ثابتة لضحايا العلميات الارهابية التي شهدتها البلاد طيلة السنوات الماضية. واكد عضو الكتلة حسين المرعبي امكانية تحقيق مطالب كتلته عبر تبني اقرار قانون لهذا الغرض:" يمنح ضحايا العمليات الارهابية رواتب شهرية عبر اقرار قانون خاص او تعديل تشريع يتعلق بانصاف ضحايا النظام السابق " مشيرا الى ان كتلته فاتحت مجلس الوزراء والبرلمان فضلا عن وزارة المالية من اجل تخصيص الرواتب الثابتة لضحايا الارهاب، وان لا تقتصر على المنح.

ويقدر عدد العمليات الارهابية بمئات الآلاف، ولم تتوفر احصائيات وبيانات رسمية بخصوص ذلك، وكانت الحكومة قد خصصت مبالغ مالية للأسر التي تعرضت للتهجير القسري من منازلها الواقعة في مناطق شهدت العنف الطائفي في العاصمة بغداد ومحافظات عراقية اخرى.

العراقية توصي بتقديم طلب سحب الثقة عن المطلك إلى مجلس النواب

□ بغداد/المدى

أوصت القائمة العراقية، بعرض طلب سحب الثقة عن نائب رئيس الوزراء صالح المطلك الذي كان قد تقدم به رئيس الحكومة نوري المالكي على مجلس النواب للتصويت عليه سلباً أو إيجاباً، فيما أكدت أنها لم تستلم ورقة الإصلاح حتى الآن. وقالت المتحدثة باسم ائتلاف العراقية ميسون الدملوجي في بيان تلقت "المدى" نسخة منه، إن "الهيئة السياسية لائتلاف العراقية اجتمعت، الاثنين الماضي، بحضور ممثلين عن جميع الكتل السياسية المنضوية في العراقية"، مبينًا أن "الاجتماع الذي ترأسه النائب عدنان الجنابي تداول قضايا مختلفة تصب في خدمة المواطن وتعزيز مسار الديمقراطية في العراق". وأضافت الدملوجي أن "المجتمعين أكدوا على ضرورة حسم قضية نائب رئيس مجلس الوزراء صالح المطلك الممنوع من مزاولة مهامه منذ أكثر من ستة أشهر"، مؤكدة أن "الهيئة السياسية لائتلاف العراقية أوصت بعرض طلب سحب الثقة عن المطلك الذي كان قد تقدم به المالكي على مجلس النواب للتصويت عليه سلباً أو إيجاباً". ولفتت الدملوجي إلى أن "المجتمعين أكدوا عزمهم على المضي في استجواب نوري المالكي واتخاذ الخطوات اللازمة لترصين عملية الاستجواب وفقاً للدستور"، موضحاً أن "المجتمعين راجعوا عدداً من القوانين المطروحة في مجلس النواب ومنها تعديل قانون انتخابات مجالس المحافظات". وفي سياق متصل، أكد بيان لائتلاف العراقية، أن "قادة وأعضاء ائتلاف العراقية اجتمعوا في وقت سابق، في بغداد بحضور زعيم العراقية إياد علاوي وأسامة النجيفي وصالح المطلك وعدد من قيادات الكتل وأعضاء مجلس النواب". وأضاف البيان أن "المجتمعين تداولوا آخر المستجدات في الساحة السياسية وتطورات الأوضاع في المنطقة وضرورة إيجاد السبل الكفيلة لحماية العراق من تداعيات الأوضاع في دول الجوار والحفاظ على سلامته"، مؤكداً أن "المجتمعين ابدوا إصرارهم على المضي في عملية استجواب رئيس مجلس الوزراء وتصحيح مسار العملية السياسية بالأساليب الدستورية والديمقراطية". وأكد البيان أن "المجتمعين أكدوا أن العراقية لم تستلم ورقة الإصلاح حتى الآن وإنها لن تدخل في مفاوضات جديدة، ومن بيده الإصلاح فليباشر بتنفيذه". الى ذلك استقبل إبراهيم الجعفري رئيس التحالف الوطني، رئيس كتلة " العراقية "في مجلس النواب سلمان الجميلي ووزير المالية القيادي في القائمة العراقية رافع العيساوي. وذكر بيان للمكتب الاعلامي لرئيس التحالف الوطني تلقت "المدى " نسخة منه :"ان الجانبين اكدا خلال اللقاء ضرورة اجراء الاصلاحات اللازمة لمعالجة المشاكل التي تقف أمام تقدّم العملية السياسية ". واضاف :" ان الجانبين بحثا ايضا مراعاة عامل الزمن في وضع الحلول الناجعة للمشاكل، آخذين بنظر الاعتبار سلم الاولويات في مناقشة القضايا العالقة بين الاطراف، والعمل على اعادة روح الثقة بين الفرقاء السياسيين للخروج من الازمة الراهنة". وكان ائتلاف دولة القانون أعلن، في (١٧ أيار الماضي)، على لسان النائب ياسين مجيد أن رئيس الحكومة نوري المالكي وجه بسحب كتاب حجب الثقة عن نائبه لشؤون الخدمات صالح المطلك، الذي وصل إلى اللجنة القانونية البرلمانية في (١٨ كانون الأول ٢٠١١)، كما اعتبر النائب عن الائتلاف محمد الصيهود، في (١٨ أيار الماضي)، أن مبررات حجب الثقة عن المطلك أزيلت باعترافه بذنبه، لافتاً إلى أنه تم حل القضية سياسياً، فيما أكد أن المطلك سيستأنف حضور جلسات مجلس الوزراء. فيما نفت الجبهة العراقية للحوار الوطني، في (١٨ أيار ٢٠١٢)، أن يكون رئيسها صالح المطلك تراجع عن موقفه السابق بوصف رئيس الحكومة نوري المالكي بالتفرد والدكتاتورية، مؤكدة انه لم يعود للمشاركة في جلسات مجلس الوزراء دون الاتفاق على إصلاحات سياسية حقيقية وشراكة وطنية تعكس واقعاً جديداً في منهجية إدارة الدولة. وأكد رئيس الحكومة نوري المالكي (في ١٤ أيار الماضي) أن قضية المطلك سياسية وقابلة للحوار، في وقت كشفت الكتلة البيضاء (في ١٦ أيار الماضي) أن الأخير سيعود إلى جلسات مجلس الوزراء، فيما أكد ائتلاف دولة القانون (في ١٥ أيار الماضي) أن كتلة سياسية ضمن التحالف الوطني تبنت حل القضية قبل عقد الاجتماع الوطني.

العدل تؤكد انتهاء ظاهرة "الموبايلات" في سجونها

حقوق الإنسان النيابية: نزلاء السجون بدون رعاية صحية حقيقية

□ بغداد / المدى

كشفت لجنة حقوق الإنسان عن سوء أوضاع نزلاء السجون التابعة لوزارة العدل وبأنهم يعانون ترديا في الواقع الصحي، في وقت اعلنت وزارة العدل إنهاء ظاهرة دخول الهواتف النقالة للنزلاء في سجونها، مؤكدة أنها أدخلت الحراس الإصلاحيين في دورات عالية المستوى للتعامل مع المعتقلين.

وأكدت عضو اللجنة اشواق الجاف لـ"المدى" إن سجن التاجي يتواجد فيه طبيب أسنان واحد وإن الحالات الطارئة تنقل بعد ساعات الى المستشفيات القريبة وان هناك حالات وفاة قد حصلت."

النائبة أوضحت ذلك خلال اجتماع لجنة حقوق الإنسان النيابية مع وزير الصحة مجيد حمه أمين ودار النقاش حول الواقع الصحي في السجون العراقية التابعة لوزارة العدل، وعموم البلاد، من خلال مناقشة الخطة الاستثمارية للوزارة. وكانت لجنة حقوق الإنسان البرلمانية دعت مؤخرا إلى التركيز على إعادة تأهيل السجناء بدلاً من الإيحاء "بالانتقام" منهم، وفيما اعتبرت أن كل شيء في العراق أصبح سياسياً في ظل "تغييب المهنية والموضوعية"، أكدت أنها تضم صوتها إلى التقارير الأممية التي تتحدث عن واقع حقوق الإنسان في العراق".

وقال المتحدث باسم اللجنة حيدر الملا، في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "رفض الأمم المتحدة لحملات الإعدام الكبيرة يعد أمرا طبيعيا"، مبينا أن تلك الإعدامات تعطي رسالة واضحة تفيد بأن المؤسسات القضائية والإصلاحية العراقية تتبنى فكرة الانتقام أكثر من التقويم والإصلاح لمن تجاوز على حق المجتمع".

الى ذلك اعلنت وزارة العدل إنهاء ظاهرة دخول الهواتف النقالة للنزلاء في سجونها، مؤكدة أنها أدخلت الحراس الإصلاحيين في دورات عالية المستوى للتعامل مع المعتقلين. وقال مفتش عام الوزارة أمين الأسدي في بيان صحفي تلقت "المدى " نسخة منه امس الثلاثاء إن "الوزارة استطاعت حصر عملية دخول الهواتف النقالة للنزلاء في سجونها لأنها تتسبب بمشاكل أمنية وحددت أوقات معينة لاتصال النزيل بأهله وسط مراقبة مشددة". وأوضح أن "الوزارة بدأت بتطبيق مشروع لتطوير القدرات الذاتية للحراس السجون الذين، يبلغ عددهم ٢١ ألف حارس".

يذكر ان وزارة العدل أعلنت عن حاجتها لـ٦٠ ألف حارس إصلاحي لتوافق المعايير الدولية في السجون والمعتقلات التي تشترط ٣ حراس لكل موقوف أو معتقل مؤكدة أن عدد المعتقلين بلغ ٢٧ألفا.

التحالف الوطني: حسم ملف الوزارات الأمنية قريباً

□ بغداد/المدى

أكد نائب في البرلمان ان التحالف الوطني قرر حسم الوزارات الأمنية بأسرع وقت ، بينما طالب عرب كركوك بإسناد حقيبة الدفاع لشخصية عربية من المحافظة.

واعلن النائب عن كتلة المواطن قاسم الاعرجي، عن ان التحالف الوطني قرر حسم ملف الوزارات الامنية بأسرع وقت ممكن. وقال لوكالة انباء بغداد الدولية امس: "ان التحالف الوطني ادرج ضمن ورقته الإصلاحية بندا خاصا ينص على حسم ملف الوزارات الأمنية من خلال التفاهم مع الكتل الاخرى والوصول الى توافقات جوهرية ".

واضاف :" ان لجنة التحالف الاصلاحية ستلتقي القائمة العراقية في غضون الأيام القليلة المقبلة وستطلب منها تقديم مرشحين جدد لشغل منصب وزير الدفاع ".

وتابع :" ان التحالف منفتح مع كل الكتل لاسيما بهذا الامر الذي يخص حسب المكونات انه من حصة العراقية لذلك نحن مع حسم هذا الملف لكن نحتاج لترشيحات جديدة لتسنم الحقيبة". وعزا رئيس الحكومة العراقية نوري المالكي، في الـ١٦ من آذار ٢٠١١، أسباب التأخر في طرح أسماء مرشحي الوزارات الأمنية إلى عدم وجود توافق سياسي على الأسماء المطروحة، مشككاً بحصول ذلك التوافق، في حين شدد على أنه في حال عدم التوافق فسيخضع الموضوع إلى التصويت بالنصاب المطلوب.

وتشكل حقيبة الدفاع واحدة من المشاكل العالقة والمزمنة بين القائمة العراقية بزعامة إياد علاوي، والتحالف الوطني بعامة ودولة القانون بخاصة، إذ ترى العراقية أن المنصب من حصتها بموجب اتفاقية أربيل التي أدت إلى تشكيل الحكومة، في حين ترى أطراف فاعلة في التحالف أنها من حصة العرب السنة.

الكردستاني: لقاءاتنا مع التحالف بروتوكولية

رئيس الوزراء يطالب البرلمان باستجوابه لكشف خروقات النظام السياسي

□ بغداد/المدى

كشف رئيس الحكومة نوري المالكي، امس الثلاثاء، عن تقديمه طلبا لاستضافته في مجلس النواب بجلسة استثنائية، لمناقشة الخروق بحق النظام السياسي، مؤكدا أن الطلب لم تتم الاستجابة له حتى الآن، فيما أشار إلى أن الاستجواب لأي مسؤول يجب أن تكون له مقدمات أهمها الحيادية في التعامل مع الدستور.بينما قال عضو عن التحالف الكردستاني، ان كتلته لا تعتزم التراجع عن موقف استجواب المالكي وسحب الثقة من حكومته، مبينا ان الاجتماعات مع التحالف الوطني بروتوكولية.

وقال نوري المالكي في لقاء مع فضائية عراقية، إن "الاحتكام إلى الدستور هو السبيل الوحيد لحل أية أزمة سياسية تواجه البلاد"، مؤكدا أنه قدم "طلبا لاستضافته للحديث أمام البرلمان في جلسة استثنائية عن الخروق بحق النظام السياسي". وأضاف المالكي أن "طلب الاستضافة لم يتم الاستجابة له حتى الآن"، مشيرا إلى أن "مسألة الاستجواب لأي مسؤول يجب أن تكون لها مقدمات أهمها الحيادية في التعامل مع الدستور". وكان رئيس الحكومة نوري المالكي أكد، في (٢٤ حزيران ٢٠١٢) أنه لن يكون أي استجواب له أو سحب ثقة منه قبل أن يتم "تصحيح وضع البرلمان"، الأمر الذي انتقدته رئاسة مجلس النواب، في (٢٧ حزيران ٢٠١٢)، وشددت على ضرورة حضور المالكي إلى الاستجواب عملاً بما يمليه الدستور. وأكد مقرر مجلس النواب محمد الخالدي، في (١٥ تموز الحالي)، أن الكتل السياسية منقسمة إلى فريقين احدهما يدعو للحوار والأخر لسحب الثقة عن الحكومة، داعيا الكتل إلى التوصل لحل من خلال اللجوء للبرلمان، فيما أشار إلى أن ورقة استجواب المالكي جاهزة إلا أن طرحها تأجل. وزار رئيس الحكومة نوري المالكي، في ١٢ تموز ٢٠١٢، رئيس مجلس النواب العراقي أسامة النجيفي في مكتبه ببغداد برفقة وفد من التحالف الوطني، لتقديم واجب التعزية له لوفاة والدة زوجته.

وكان المالكي طالب في الرابع من تموز الحالي رئيس مجلس النواب بالإسراع في حسم مسألة التصويت على تعيين وكلاء الوزارات ورؤساء الهيئات المستقلة والمستشارين ومرشحي الوزارات الأمنية وقادة الفرق، كما طالب المالكي بالإسراع في تشريع قوانين الأحزاب السياسية وحظر حزب البعث والموافقة على تخصيصات البنية التحتية ورفع الحصانة عن النواب المطلوبين للقضاء، فيما رد النجيفي متهما مجلس الوزراء بعدم تنفيذ الاستحقاقات الدستورية التي تمكن البرلمان من أداء واجباته، فيما أكد أن ١٥ مشروع قانون جرى سحبها والتريث بتشريعها. الى ذلك اكد عضو عن التحالف الكردستاني امس الثلاثاء، ان كتلته لا تعتزم التراجع عن موقف استجواب المالكي وسحب الثقة من حكومته، مبينا ان الاجتماعات مع التحالف الوطني بروتوكولية.

واوضح محما خليل لـ"آكانيوز" ان "اللقاءات التي جرت بين التحالفين الكردستاني والوطني لم تكن بالمستوى المطلوب لحل المشاكل العالقة بين الاطراف السياسية في البلاد".

ووصف خليل "اللقاءات بالبروتوكولية لكنها في الوقت نفسه تحاول حلحلة الازمة السياسية في البلاد" مبينا ان "ورقة الاصلاح التي تحدث عنها التحالف الوطني لم يتم تسليمها بصورة رسمية الى الاطراف السياسية المعنية لكننا نسمع من بعض النواب عن نقاط هامشية وليست اساسية". واستدرك بالقول "نحن مع الاصلاح ولكن ليس المقصود الاصلاح السياسي حصرا بل ينبغي ان يشمل الاقتصاد والامن وبقية مرافق الحياة".واعرب خليل عن اعتقاده ان "الحديث عن ورقة الاصلاح يعد محاولة لكسب الوقت والالتفاف على مشروع سحب الثقة من حكومة المالكي".

مدير التحرير | رئيس القسم | مسؤول الصفحة | القسم الفني | قسم التصحيح